الاجابة النموذجية

مقياس مالية عامة

السؤال الأول (8 نقاط): الفرق بين المصطلحات التالية:

المالية العامة	المالية الخاصة
- هي مالية القطاع الحكومي أو الدولة.	- هي مالية الأفراد والمشروعات الفردية والشركات بأنواعها.
- تهدف الدولة إلى تحقيق المنفعة العامة.	- يسعى الفرد والشركات إلى تحقيق منفعتهم الخاصة.
- نفقات الدولة واجبة لاستمرار سير المرافق العامة.	- يسعى الفرد إلى تحقيق منفعته الخاصة في إطار من الحرية.
- تقوم المالية العامة بالنسبة للدولة على أساس ملكية عامة للدولة كانت أم جزئية.	- تقوم المالية العامة على أساس الملكية الفردية.

- وبالتالي فإن المالية العامة تختلف عن المالية الخاصة في أن الدولة تحدد نفقاتها أولا ثم تحسب مقدار الإيرادات اللازمة وتوزيعها على المصادر المختلفة. أما الأفراد فإن نقطة البداية لديها هي مقدار ما يحصلون عليه من دخول، كما أن قدرة الدولة على زيادة إيراداتها أكثر من قدرة الهيئات الخاصة والأفراد.

الجبائية

هي اقتطاع نقدي جبري تقوم به الدولة أو احدى هيآتها العامة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة، قصد تغطية الأعباء العامة دون مقابل محدد وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات الاقتصادية وفقا لمقدرتها التكليفية

الرسم

- هو مبلغ نقدي يدفعه الشخص جبرية إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب إحدى الهيآت العامة و يقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيآت العامة والأفراد فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة

الدومين العام

- هو ما تمتلكه الدولة ويكون مهيأ للاستعمال العام ولخدمة المرافق العامة كالمطارات، الموانئ والطرق، المتاحف ..... ولا يجوز تبديده أو التصرف فيه نظرا لتخصيص للمنفعة العامة كما لا يجوز تملكه بالتقادم والهدف منه هو تقديم الخدمات العامة وليس الحصول على أموال للخزينة العمومية

الدومين الخاص

- هو الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة، و تخضع لقواعد القانون الخاص فيمكن التصرف فيه بالبيع كما يمكن للأفراد امتلاكه بالتقادم طويل الأجل وتدر إيرادات للخزينة العمومية

النفقات العامة

هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة

الإيرادات العامة

هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية لتغطية النفقات العام خلال فترة زمنية معينة

السؤال الثاني: (5 نقاط)

مبادئ الميزانية العامة: وهي:

1- مبدأ السنوية: أي يتم التوقع والترخيص لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية ومتجددة كل سنة، أي يجب أن تقرر الميزانية العامة بإعتماد سنوي من السلطة التشريعية.

2- مبدأ عمومية الميزانية (الشمول): أي عندما يتم تحصيل الواردات العامة يستلزم القيام ببعض النفقات، أي يجب أن تدرج في الميزانية كل نفقة وكل إيراد مهما كان مقداره ودون إجراء أي مقاصة بينهما.

3- مبدأ الوحدة: ويعني هذا المبدأ أن تدرج جميع نفقات الدولة وإيراداتها في وثيقة واحدة من يسجل معرفة مركزها المالي، ويسجل مراقبة تصرفات الدولة (الحكومة) من طرف أجهزة الرقابة ومطابقتها لإجازة السلطة التشريعية.

4- مبدأ عدم التخصيص: أي لا يجوز أن تخصص بعض الإيرادات لتغطية نفقة عامة بعينها، فمثلا لا يجوز أن تخصص حصيلة الدخل لبناء مدرسة بل يجب أن تصب جميع الإيرادات مهما كان نوعها في خزينة الدولة.

5- مبدأ توازن الميزانية: ويعني هذا المبدأ تساوي مجمل نفقات الدولة مع إيراداتها المحددة من المصادر العادية دون زيادة أو نقصان.

السؤال الثالث: (7 نقاط)

1- تأثير المضاعف: تستند نظرية المضاعف على الميل الحدي لاستهلاك المجتمع في مجموعه، أي أن الميل الحدي للاستهلاك يختلف من قطاع لآخر ومن بقعة لأخرى، وهو ما يعني أن للإنفاق تأثير مباشر للنفقات العامة

لا تتوقف على الحجم الحالي للانفاق العام، بل أيضا على الغرض منها، وعلى نوع المستفيد بين منها او يكون المضاعف منخفضا في الدول النامية مع ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك فيها، وذلك لضعف إمكانيات الاستثمار الانتاجي، فالمضاعف لا تكون آثاره الحقيقية إلا في اقتصاد متقدم يتميز الجهاز الانتاجي فيه بمرونة كافية للاستجابة للزيادات المتتالية في الاستهلاك ومضاعفاتها.

ج- أثر المعجل عند زيادة الانفاق العمومي يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، مما يدفع منتجي هذه السلع إلى زيادة إنفاقهم الاستثماري، لانتاج تلك السلع التي ازداد الطلب عليها بمعدل أكبر، ويتحدد أثر المعجل بعدد من الاعتبارات أهمها ما يتوفر من مخزون من السلع الاستهلاكية، وما يتوفر من طاقات إنتاجية غير مستغلة.